

تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الأفريقية

عبد الله شيرده جزا فرزظمن^١، ياسر عبد الحميد دياب^٢ حسين حسن علي ادم^٣

اقسم السياسة والاقتصاد - بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان.

اقسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والموارد الطبيعية- جامعة أسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان - جمهورية مصر العربية

مقدمة:

تعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تستهدف الوصول إلى محطاتها الأخيرة عبر مرحلة انتقالية تمتد ٣٤ عاما بحلول سنة ٢٠٢٨ نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية. فقد نجحت التجمعات الإقليمية والاقتصادية بالقارة لتحتوي تعدد التجمعات الاقتصادية التي تجعله الاقتصاد الإفريقية، ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الإفريقية. فسعت إلى بناء علاقات للتفاعل والتعاون مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية. في هذا السياق، تم التوقيع على بروتوكول فبراير ١٩٩٨ كأداة للتكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية، وبين الجماعة الاقتصادية الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى، ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي في سبتمبر ١٩٩٩، أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وفقا لما أشارت إليه اتفاقيته التأسيسية، كألية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، كما استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء على العمل الإفريقي المشترك، وتؤثر سلبا على مستقبل عملية التكامل بين دول القارة، واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو - مارس ٢٠٠٦ - على اعتماد عدد من التجمعات الإفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي، الكوميسا COMESA، السادك SADC، الإيكواس ECOWAS، السين صاد CENSAD، الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD، اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق إفريقيا (EAC)، وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الإفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا للغاية، فنسبة التجارة بين البلدان الإفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ حوالى ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة.

المشكلة البحثية:

على الرغم من ظهور العديد من التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية إلا أن معظم الدول الأفريقية تعاني من انخفاض أهميتها النسبية للتجارة الخارجية العالمية، مما يشير إلى وجود معوقات تواجه التكامل الاقتصادي بها .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تقييم لأداء التجارة البينية لهذه التجمعات الاقتصادية، وما اتخذته من إجراءات من شأنها الإسراع بتحرير التجارة، وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها وصولاً إلى مرحلة أسواق الأفريقية المشتركة، وتحديد أسبل المتبعة لاسد بالمعنى (الأسواق الإقليمية المشبكة) وكذلك دراسة بعض التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي بالقارة الأفريقية .

الأسلوب البحثي:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للتعرف على الآثار الإيجابية للتكتلات الإقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي والاقتصادي لإفريقيا .

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات المنشورة وغير المنشورة والواردة من كل من الجهات المحلية والدولية كبيانات البنك الدولي (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠)، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (www.inf.org)، موقع التجارة السلعية للأمم المتحدة (comtrade.un.org)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) تقارير مختلفة، تقارير البنك الإفريقي للتنمية، الدراسات والمراجع العلمية والنشرات المرتبطة بموضوع الدراسة .

النتائج البحثية:

أولاً: مفهوم ومراحل وعوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وقد برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي نتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق أهداف متعددة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر" أول من وضع أساس فكرة التكامل الاقتصادي. وقد أخذت الدعوى للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وازداد عدد الدول التي تعتمد على سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية .

١- مفهوم التكامل الاقتصادي:

هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم للتكامل الاقتصادي، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج، والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون، وآخرون استعملوا مصطلح التكتل،

ولذلك سنحاول عرض بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي والتي قدمها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي (١):

يعرف - بيلا بلاسا - التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات المختلفة، أما الاقتصادي - ميردل - فيري أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم. أما الاقتصادي - هوفمان - يقول بأن التكامل الاقتصادي لا بد له من وجوب تساوي في أسعار السلع عناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية. وأمام تعدد استخدام التسمية لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأنه هذا الأخير هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كتلت اقتصادية جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية .

٢- مراحل التكامل الاقتصادي:

تبين أدبيات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بست مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل، وهي كالتالي (٢):

أ- اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA):

تعتبر أضعف أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريف جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريف، وهذه المعاملة مرفوضة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية .

ب- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

تتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريف فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي، ونظراً لاختلاف التعريف الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع قواعد المنشأ، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريف الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريف جمركية أعلى.

ج- الإتحاد الجمركي Custom Union:

(١) يوسف محمد بادي، " دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية "، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال ندوة: التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٣-١٥ فبراير ١٩٨٩ .

(٢) أحمد الكواز (دكتور)، " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي "، مجلة جسر التنمية، الكويت،

المعهد العربي للتخطيط، العدد ٨١، مارس ٢٠٠٩ .

يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفات الجمركية فيما بينها والاتفاق على تعريفات جمركية موحدة تجاه الغير، وفي الوقت الذي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ، فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات حيث يجب اتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع .

د- السوق المشتركة Common Market:

بالإضافة إلى الشروط الواجب تحقيقها في المرحلة (ب)، (ج) يتطلب الأمر في ظل السوق المشتركة حرية انتقال عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال بالأساس) .

هـ- الإتحاد الاقتصادي Economic Union:

بالإضافة إلى توفر الشروط الواردة في المراحل (ب)، (ج)، (د) من الإتحاد الاقتصادي، يجب أن يصب قرار الدول الأعضاء عن بعض مستوياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.

و- الإتحاد النقدي Monetary Union:

يتطلب هذا الإتحاد بالإضافة للشروط الواردة في المراحل (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، وتكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وإصدار عملة موحدة لها.

٣- عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

هناك عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي والإسراع بوتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء به وهي:

أ- وجود إطار قانوني:

كي ينجح أي تكتل اقتصادي لابد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء به، ويبين كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل، ويشمل هذا الإطار القانوني على عدد من العناصر منها، وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق وتشريعات للعمل المشترك .

ب- وجود إطار مؤسسي:

يكمل وجود الإطار المؤسسي وجود الإطار القانوني بين الدول الأعضاء وذلك لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء .

ج- وجود استثمارات مشتركة:

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي بين الدول لا يتوقف فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه، فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص .

د- وجود تجارة بينية:

وهو العنصر الأهم في نجاح أي تكتل اقتصادي، حيث يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي على حجم التجارة البينية بين دوله، الأمر الذي يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض

في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات، ويتطلب ذلك ضرورة تخفيض وازالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية بين الدول الأعضاء .

ثانيا: الاداء الاقتصادي والتجاري للقارة الافريقية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية:

١- الاداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي للقارة الافريقية بحوالي ١.٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يقارب قيمة الناتج الذي حققته الدول النامية الاخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١)، وهذا مؤشر على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الافريقية التي يبلغ عدد دولها ٥٤ دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى، وعلى الرغم من ذلك فانه يلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي افريقي أخذ يزداد بشكل مستمر عبر السنوات الاخيرة متخطيا حيز التريليون دولار منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨، حيث شهد انطلاقة نمو متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية (RECS) كان ادائها الاقتصادي احد نفس الاتجاه الذي ساد على مستوى القارة، فلقد حققت معظم (RECS) اداء اقتصاديا قويا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨ ولكن تراجع هذا الاداء في عام ٢٠٢٠ باستثناء كلا من السادك والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، كما يتضح من الجدول رقم (١)، حيث شهدا معدلات نمو مرتفعة نسبيا، كما حقق تجمع السين والصاد أعلى قيمة للناتج المحلي مقارنة بالتجمعات الاخرى حوالي ٧٢٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠، تليها الكوميسا، السادك، الايكواس، الايجاد، الايكاس، الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا .

جدول رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠١٢) بالمليون دولار

المناطق / التجمعات	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠
أفريقيا	٥٨٤.٣٣٨	٤٨٢.٠٣٥	١.١١٧.٩١٤	١.٥٢٢.٧٦١	١.٤٣٢.٤٢٦
أمريكا (الدول النامية)	١.٨٥٩.١٨٦	٢.٢٢٥.٨٥٨	٣.١٧٤.٤٠٥	٤.٣١٢.٩٣٣	٣.٩٣٤.٣٤٥
آسيا (الدول النامية)	٤.٦١٨.٦٨١	٦.٠١٨.٦٦	٨.١٧٦.٩٠٢	١١.٣٥٢.٥٣٨	١.٢٢٥.٩١١
رابطة الآسيان	٦٤٦.١٨٣	٨١٠.٨١٣	١.٠٨١.٥٧٩	١.٥١٣.١١٣	١.٤٨٩.٧٠٣
الكوميسا	١٩٠.١١٧	٢١٥.١١٥	٣٠٨.٩٨١	٤٦٣.٩٥٩	٤٥٤.٦٢٧
السادك	١٧٥.٨١٤	٣٠١.١٨٢	٣٦٦.٣٦٥	٤٢١.٤٤٠	٤٢٢.٤٧٤
الايكواس	١٠١.٣٢٣	١٤٦.٩٧٠	٢١٥.١٣٥	٣١٥.٠٢٢	٢٧٦.٠٩١
الايكاس	٤١.٦٥٢	٦١.١٣٣	٨٥.١٩٨	١٢٤.٣٢٦	١٠٧.٠٥٧
جماعة شرق افريقيا	٣٣.١٦٩	٤٠.٣١٩	٥٢.٠٢٢	٧٣.٢٧٨	٧٦.٨١١
اتحاد المغرب العربي	١٤١.٤٧٠	٢٠٥.٣٥٤	٢٧١.٦٧٦	٣٦٠.٥٥١	٣٣٢.٤٥٨
سين - صاد	٢٩٥.٩٣٥	٣٨٣.٧٠٢	٥٣٤.٤٩٢	٧٨١.٩٧٤	٧٢٢.٩٤٤
الايجاد	٤٩.١٠٠	٦٥.١٨٨	٩٧.٠٢٤	١٤٧.٥٠١	١٢٨.١٦٧
اجمالي التجمعات	١.٠٣١.٥٨٠	١.٤١٨.٩٦٣	١.٩٣٠.٨٩٣	٢.٧١٨.٠٥١	٢.٥٢٠.٦٥٩

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020), p3

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد بلغ أكثر من حوالي ٤٣٪ في كل من الكوميسا، والسادك، والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، يليه القطاع الصناعي حيث ساهم بحوالي ٣٠٪، ومن الملاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية ساهم بأقل نسبة في (GDP) في كل التجمعات الإقليمية وذلك مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء تجمع الصادك، ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الأفريقية في التجارة الدولية والإقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية، ولقد سجل تجمع الصادك أكبر مساهمة للصناعة التحويلية في (GDP) بلغت ١٥٪ وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا، كما هو موضح بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية عام ٢٠١٨ (٪)

التجمعات الاقتصادية الإقليمية	الصناعة التحويلية	التصنيع	الصناعة	الزراعة والغابات	الخدمات
أفريقيا	١٠	٣٦	٤١	١٧	٤٣
رابطة الآسيان	٢٧	٣٧	٤٢	١٢	٤٦
الكوميسا	١١	٣٤	٣٩	١٩	٤٣
الصادك	١٥	٣٢	٣٦	٩	٥٥
اتحاد المغرب العربي	٨	٤٨	٥٥	٨	٣٧
الايكواس	٥	٣٤	٣٧	٣١	٣٢
الايكاس	٦	٥٦	٥٩	١٤	٢٦
جماعة شرق أفريقيا	٩	١٣	٢١	٢٨	٥١
تجمع سين صاد	١٠	٣٥	٣٩	٢٠	٣٩
الايجاد	٨	١٤	١٩	٣٢	٤٤

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020), p3

ب- أداء التجارة البينية في أفريقيا:

تعد مساهمة التجارة الأفريقية البينية في إجمالي حجم التجارة الأفريقية أقل بكثير عند مقارنته بالأقاليم الأخرى، فقد ساهمت التجارة البينية الأفريقية بحوالي ١٠٪ من إجمالي التجارة الأفريقية خلال عام ٢٠٢٠، وذلك مقارنة بـ ٢٢٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية، و ٥٠٪ بالنسبة للدول الآسيوية، كما يتضح من الجدول رقم (٣)، وهذا يشير إلى أن الإجراءات التي اتخذت لتحرير التجارة البينية الأفريقية منذ ثمانينات القرن العشرين والتي تبنتها خطة عمل لاجوس لم تسهم في دفع عجلة تلك التجارة بشكل ملموس، ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي لازالت تعاني منها القارة الأفريقية، وكذلك ضعف مستوى البنية التحتية، وانخفاض مستوى التمويل والاستثمارات،

والافتقار الى القدرات المؤسسية والبشرية المطلوبة، وتراجع مساهمة القطاع الخدمي وقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصادات الافريقية، أما بالنسبة للأداء التجاري للتجمعات الاقتصادية الاقليمية , يلاحظ تضائل حجم التجارة البينية بين تلك التجمعات - باستثناء كلا من السادك (SADC) وجماعة شرق أفريقيا (EAC) , فلقد سجل تجمع الصادك أعلى مستوى لحجم التجارة البينية (الصادرات + الواردات), يليه الايكواس، في حين سجل تجمع (EAC) أعلى مستوى لحجم الصادرات البينية بين أعضائه بحوالي ١٩٪ وذلك مقارنة بباقي التجمعات الاقليمية، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣): إجمالي التجارة السلعية والتجارة البينية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الاقليمية خلال عام ٢٠٢٠ بالمليون دولار

التجمع / المنطقة	الصادرات والواردات	إجمالي حجم التجارة للتجمع أو المنطقة	نسبة التجارة البينية الى إجمالي التجارة (%)
أفريقيا (الدول النامية)	الواردات البينية	٣٩٦٦٤	٩
	الصادرات البينية	٣٧٣١٨	١١
	الإجمالي	٧٧٢٨٢	١٠
أمريكا (الدول النامية)	الواردات البينية	١٦٨٥٧٨	٢٢
	الصادرات البينية	١٥٣٢٣	٢١
	الإجمالي	٣٢١٩١	٢٢
آسيا (الدول النامية)	الواردات البينية	١٨٧٠١١	٤٨
	الصادرات البينية	١٨١١٩٩٧	٥٠
	الإجمالي	٣٦٨٢١٧٦	٥٠
تجمع سين- صاد	الواردات البينية	١٣٥٠٣	٥
	الصادرات البينية	١٢٣٠٧	٧
	الإجمالي	٢٥٨١٠	٦
الكوميسا	الواردات البينية	٥٤٧٩	٤
	الصادرات البينية	٤٧٩٣	٦
	الإجمالي	١٠٢٧٢	٥
الايكاس	الواردات البينية	٤١٨	١
	الصادرات البينية	٣٧٨	١
	الإجمالي	٧٩٦	١
الايكواس	الواردات البينية	٧٦٣٥	٨
	الصادرات البينية	٦٩٥٠	١٠
	الإجمالي	١٤٥٨٥	٩
الايجاد	الواردات البينية	١٥٧٦	٥
	الصادرات البينية	١٤٣٥	١٠
	الإجمالي	٣٠١١	٦
الصادك	الواردات البينية	١١٨٧١	١١
	الصادرات البينية	١١١٩٦	١١
	الإجمالي	٢٣٠٦٧	١١
اتحاد المغرب العربي	الواردات البينية	٣٩٤٩	٤
	الصادرات البينية	٣٥٩٠	٣
	الإجمالي	٧٥٣٩	٣
جماعة شرق افريقيا	الواردات البينية	١٧٢٣	٨
	الصادرات البينية	١٥٧٢	١٩
	الإجمالي	٣٢٩٥	١١
رابطة الاسيان	الواردات البينية	٢١٣٦٠٥	٢٧
	الصادرات البينية	٢٠٤٢٥٧	٢٥
	الإجمالي	٤١٧٨٦٢	٢٦

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020),p3

وهذه النسب ضئيلة للغاية عند مقارنتها بحجم التجارة البينية لرابطة الآسيان والتي سجلت ٢٦٪ من إجمالي حجم التجارة لهذا التجمع، مما يشير الى تدنى مستوى التكامل الإقليمي الإفريقي والحاجة الى مزيد من الاجراءات الجادة اللازمة للإسراع بوتيرة هذا التكامل وزيادة حجم التبادل التجاري البيني بين تجمعات القارة الإفريقية ودولها.

جدول (٥): مؤشر التركيز السلعي للصادرات الإفريقية وبعض التجمعات الإقليمية والمناطق الأخرى خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠).

المنطقة / التجمع	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠
أفريقيا	٠.٣١	٠.٣٧	٠.٤٤	٠.٤٧
آسيا (الدول النامية)	٠.١١	٠.١٢	٠.١٣	٠.١٢
أمريكا (الدول النامية)	٠.١١	٠.١٢	٠.١٥	٠.١٦
رابطة الآسيان	٠.١٧	٠.١٦	٠.١٥	٠.١٣
الكوميسا	٠.٢٨	٠.٣٢	٠.٣٤	٠.٤٢
الايكاس	٠.٧٦	٠.٧٩	٠.٨٤	٠.٨٥
الايكواس	٠.٣٦	٠.٦٦	٠.٧٢	٠.٧٢
السادك	٠.٣٥	٠.٣٥	٠.٣٥	٠.٣٥

تعم حساب المقال

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020),p3

كما تنسم التجارة الإفريقية البينية بافتقارها الى التنوع المطلوب، ويمكن التعرف على درجة التنوع السلعي التي تنسم بها صادرات القارة الإفريقية من خلال حساب مؤشر التركيز السلعي والذي يشير الى درجة تركيز صادرات الدولة في سلع ومنتجات معينة، وتتحصر قيمته بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت قيمته من الواحد ذلك على ارتفاع درجة التركيز السلعي في عدد محدود من المنتجات، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر ٠.٤٧ بالنسبة للقارة الإفريقية عام ٢٠٠٨ وذلك مقارنة بحوالي ٠.١٢ و ٠.١٦ في الدول النامية الآسيوية والأمريكية على التوالي، كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

وعند النظر الى قيمة هذا المؤشر على مستوى التجمعات الإقليمية الإفريقية، يلاحظ تزايد قيمته بشكل ملموس، حيث سجل قيمة بلغت ٠.٨٥ في الايكاس، ٠.٧٢ في الايكواس، ولكنه سجل مستوى منخفض نسبيا في السادك ٠.٣٥ نتيجة لتواجد دولة جنوب أفريقيا في هذا التجمع والتي تتجه الى مزيد من التنوع في صادراتها، ولكن هذه القيمة لا تزال كبيرة نسبيا عند مقارنتها بنظيرتها في رابطة الآسيان، حيث سجل هذا المؤشر قيمة بلغت ٠.١٣. ويدل تزايد قيمة هذا المؤشر ان صادرات الدول الإفريقية لازالت تتركز في عدد محدودة من المنتجات وهي بالأساس سلع أولية، كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

ثالثا: تقييم مدى التقدم في تحرير التجارة الإفريقية الإقليمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

أشارت معاهدة أبوجا في مادتها الرابعة الى أن التكامل الاقتصادي الإفريقي سيساهم في تعزيز وتدعيم التنمية الاقتصادية المستدامة والتخصيص الأمثل للموارد، كما سيؤدي التعاون بين

الاقتصادات الأفريقية الى رفع مستوى معيشة الافراد، وتوثيق العلاقات بين الدول الاعضاء في التكتلات الاقتصادية، واحداث المزيد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول مما يساهم في الاسراع بالوصول الى الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ويهدف التكامل الأفريقي الى خلق سوق أفريقية مشتركة، ويعتمد هذا الهدف على ازالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية الأفريقية من أجل توسيع رقعة الاسواق الإقليمية والاستفادة بوفورات النطاق والحجم الكبير.

- خطوات تحقيق التكامل الإقليمي كما حددتها اتفاقية أبوجا:

يعتمد برنامج التكامل الإقليمي الأفريقي على استراتيجية متعددة المراحل تشمل ازالة كافة الحواجز التي تعوق حركة التجارة في السلع والخدمات وكذلك حرية حركة كافة عناصر الانتاج، ومن ثم فان اتفاقية أبوجا سعت الى تحقيق الآتي على مراحل .

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وعقد اتفاقيات تهدف الى موائمة وتنسيق السياسات بينهما .

ب- تحرير التجارة عن طريق الغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية بين الدول الاعضاء بهدف انشاء منطقة تجارة حرة على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية .

ج- موائمة السياسات الاقتصادية والتجارية بغية تعزيز إجراءات اقامة السوق الأفريقية المشتركة .

د- زيادة اندماج القارة الأفريقية في النظام التجاري العالمي من خلال عقد اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الاطراف مع دول أخرى .

هـ- تنفيذ نصيب التكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية لها

٣٤ عاما منسمة الى ست مراحل ذات آجال مختلفة، تبدأ من عام ١٩٩٤، وذلك كالآتي:

- المرحلة الأولى:

تعزيز الإطار المؤسسي للمجموعات الاقتصادية القائمة، وانشاء مجموعات اقتصادية جديدة حيث لا توجد، وتمتد هذه المرحلة لمدة خمس سنوات وتنتهي عام ١٩٩٩ .

- المرحلة الثانية:

يتم خلالها تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى كل مجموعة اقتصادية، وتعزيز التكامل القطاعي على المستويين الإقليمي والقاري وتنسيق وموائمة الأنشطة التكاملية بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومدة هذه المرحلة ٨ سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٧ .

- المرحلة الثالثة:

يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية وخلال فترة اقصاها ١٠ سنوات، انشاء منطقة تجارة حرة عن طريق تطبيق الجدول الزمني لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، وانشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفية خارجية موحدة، وتنتهي هذه المرحلة في عام ٢٠١٧ .

- المرحلة الرابعة:

تتضمن انشاء اتحاد جمركي على المستوى القاري باعتماد تعريفية خارجية موحدة، وتنتهي هذه المرحلة عام ٢٠١٩ .

- المرحلة الخامسة:

تتضمن هذه المرحلة اقامة سوق أفريقية مشتركة خلال فترة اقصاها ٤ سنوات تنتهي عام ٢٠٢٣ .

- المرحلة السادسة:

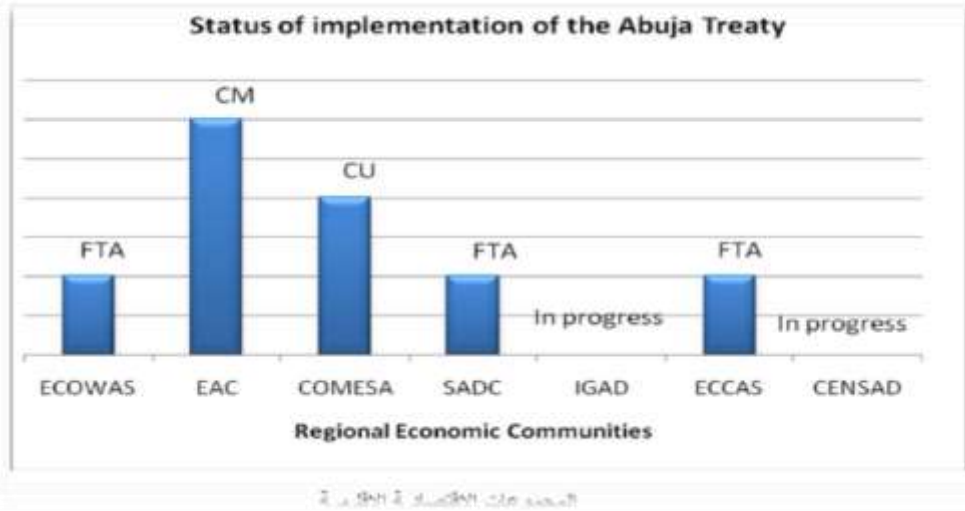
يتم خلال فترة أقصاها خمس سنوات ترسيخ وتعزيز بنية السوق الافريقية المشتركة عن طريق كفالة حرية حركة عوامل الانتاج وانشاء بنك مركزي أفريقي واصدار عملة افريقية موحدة، وانجاز اقامة البرلمان الافريقي، وتنتهي هذه المرحلة عام ٢٠٢٨، وقد تضمنت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها على أقصى تقدير ٤٠ سنة تنتهي في عام ٢٠٣٤، وهكذا فانه طبقا للمراحل السابقة، يكون من المفترض أن الجماعة الاقتصادية الافريقية قد اكملت مرحلتها الاولى والثانية، وهي الان في مرحلتها الثالثة .

ب- حالة التكامل الإقليمي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية:

تفاوتت التجمعات الاقليمية فيما حققته من خطوات نحو تحقيق التكامل الإقليمي، حيث حققت بعضها تقدم ملحوظ في هذا الصدد، في حين مازال البعض الاخر يواجه صعوبات مختلفة، فقد حدث تقدم محدود في ثلاثة من التجمعات الثمانية فيما تتعلق بإقامة مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وهي تجمع (UMA)، تجمع سين وصاد، وتجمع الياجاد، بينما حققت كل من الكوميسا، (EAC) والايكواس تقدم ملحوظ في هذا الصدد، ولكن لا يزال أمامها الكثير لتحقيق أهداف معاهدة أبوجا .

ويمكن القول بان جماعة شرق افريقيا (EAC) هي الأكثر تقدما في تنفيذ معاهدة أبوجا، حيث اطلقت سوقها المشتركة في عام ٢٠١٠، واطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في يونيه من عام ٢٠٠٩، واحرزت الجماعة الانمائية لجنوب افريقيا (السادك)، والجماعة الاقتصادية لشرق وغرب افريقيا (ايكواس) تقدما ملحوظ في بناء مناطق التجارة الحرة لديهما، وهما تخطان في اطلاق الاتحادهما المشترك في عام ٢٠١٠، مما ساعد على ان تطلعت الجماعة الاقتصادية لشرق وغرب افريقيا (الايكواس) منطقة التجارة الحرة الخاصة بها في عام ٢٠٠٤، الا انها تواجه تحديات ملموسة في تعييد التنفيذ الفعلي، وتتسم مسيرة كل من اتحاد المغرب العربي (UMA) والجماعة الاقتصادية لدول تجمع الساحل والصحراء (SAD-CEN)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) بالبطء، فجميع هذه الهيئات لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الاعضاء، ويوضح الشكل (٧) إلى حالة تنفيذ معاهدة أبوجا في سبعة من تلك التجمعات الاقليمية .

وتواجه الجماعات الاقليمية بجانب مشكلات تنفيذ مناطق التجارة الحرة المتفق عليها، مشكلة تداخل العضوية وتعددتها في التكتلات الاقليمية المختلفة، حيث ان هذا التداخل يعوق المكاسب التي يحتمل جنيها من التكامل الإقليمي. ومن المبادرات الهامة في هذا السياق، المبادرة الثلاثية التي تضم السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)، جماعة شرق أفريقيا (EAC)، والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (SADC)، ويشترك فيها ٢٦ دولة افريقيا والتي تهدف الى انشاء منطقة للتجارة الحرة الموحدة للتجمعات الثلاثة وهي المنطقة التي بدأت المفاوضات بشأنها في منتصف عام ٢٠١١ .



شكل (٧) حالة تنفيذ معاهدة ابوجا بالتجمعات الإقليمية الإفريقية

Source: : African Union , **Status Of Integration In Africa** (Sia) , (Addis Ababa: Au, 2011) ,P216.

رابعاً: سبل الإسراع بإنشاء السوق الإفريقية المشتركة:

يمكن رصد أهم الانجازات التي تحققت في مجال التكامل الإقليمي بالتجمعات الاقتصادية الثماني السابقة، والتي تعد بمثابة أمثلة على أفضل الممارسات في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة الإفريقية ومن أهم سبل الإسراع بإنشاء السوق الإفريقية المشتركة:

١- على الرغم من ان العديد من اتفاقيات التكامل الإقليمي، ومعاهدة أبوجا ذاتها تتسم بأهداف طموحة، إلا ان التقدم كان متفاوتاً ومختلفاً، ليس فقط بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، ولكن أيضاً فيما بين الدول الاعضاء، وعلى الرغم من ان تجمعات الكوميسا الايكواس والسادك والايكواس قد بلغت مرحلة منظم التجارة حرة، إلا ان مستويات التنفيذ والاندماج مختلفاً بين هذه المجموعات، تتوفر لدى كل من هذه المجموعات برامج ومخططات بشأن الاتحادات الجمركية لتحقيق هذا الهدف قبل عام ٢٠١٧، فقد عانت هذه البرامج من انتكاسات عديدة وتأخير وإعادة تحديد لموعد اطلاقها، وكانت المجموعة الاقتصادية الإقليمية الوحيدة التي احتلت موقع الصدارة بعد أن عززت اتحادها الجمركي واطلقت سوقاً مشتركاً هي مجموعة شرق افريقيا (EAC) في ١ يناير ٢٠٠٥، ويونيو ٢٠١٠ على التوالي، في حين كانت المجموعة الاقتصادية الإقليمية الوحيدة التي يوجد بها نظام عملي للتمويل الذاتي هي الايكواس، وذلك في شكل الضريبة الخاصة بمجموعتها.

٢- ينبغي التأكيد على أن البلدان الإفريقية أحرزت تقدماً ملموساً نحو تحقيق التكامل الإقليمي من خلال تعزيز البنية التحتية الخاصة بالتجارة مثل المراكز الحدودية الجامعة للخدمات، واستخدام الشبكات الجمركية الالكترونية عبر الدول الاعضاء كوسيلة لدمج وتحديث وتسريع اجراءات التخليص الجمركي واضفاء الطابع الرقمي عليها، وتنسيق جمع وتبادل المعلومات الجمركية، ولا سيما بيانات التصدير والاستيراد بين الادارات الجمركية الوطنية، وتطوير البنية التحتية للنقل،

ومشاريع ربط الطاقة , وخفض التعريفات الجمركية , وارتفاع مستويات التجارة البينية الاقليمية داخل بعض المجموعات .

٣- شجعت بعض التجمعات الاقليمية حرية التنقل بإصدار جوازات سفر اقليمية وغيرها من وثائق السفر والتأمين مثل جواز سفر الايكواس، وجواز سفر مجموعة شرق افريقيا، ونظم البطاقات الصفراء المعمول بها في الكوميسا .

تم سحب المقال

٤- فضلا عما تقدم، فإن الجهود المبذولة لإحلال قدر من السلام والتسيب والالتزام في ترتيبات العمل في المنطقة الاقتصادية الاقليمية الثلاثية، وروتها مؤخرتها في الترتيب الثلاثي لمجموعة شرق افريقيا والكوميسا والسداد، والذي يبدو ان نجاحه قد حدا برؤساء الدول الى دعوة لمحاكاته في المجموعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى، حيث تواصل الجماعات الاقتصادية الاقليمية الثلاثة مساعيها النشطة فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة موحدة لهم، والتي ستصبح أكبر منطقة تجارة حرة في القارة تخدم ٥٦٥ مليون نسمة، وتضم حجم تجارة يبلغ ٨٧٥ مليار دولار يمكن أن تتزايد الى نحو تريليون دولار خلال عامين من اقامتها، وتنص هذه الاتفاقية على تحرير السلع من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل والعوائق غير الجمركية والحصص الكمية، والخطوة التالية على اقامة منطقة التجارة الحرة هو التوصل الى اتحاد جمركي وسوق مشتركة تمهيدا للوصول الى الجماعة الاقتصادية الافريقية .

ولقد وقع رؤساء دول وحكومات الجماعات الاقتصادية الاقليمية الثلاثة في مؤتمر القمة الثاني لدول الترتيب ثلاثي الاطراف المنعقد في جوهانسبرج بجنوب افريقيا في يونيو عام ٢٠١١، اعلنا بشأن المنطقة، فضلا عن مجموعة مبادئ بشأن التفاوض والعمليات والاطار المؤسسي، وتشمل منطقة التجارة الحرة للترتيب ثلاثي الاطراف ثلاثة ركائز رئيسية هي تكامل الاسواق، تطوير الهياكل الاساسية، والتنمية الصناعية، ولاشك أن هذا الكيان الجديد تواجهه العديد من التحديات في الاجلين القصير والمتوسط ، والتي من أهمها الفجوات الضخمة بين دوله من حيث عدد السكان والمساحة والنتاج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات السلعية، كذلك فإن التجمع يضم عشر دول حبيسة ليست لها سواحل بحرية مما يزيد من صعوبات التبادل التجاري، كما تعوق الحواجز غير الجمركية مسيرة التجارة بين هذا الدول، كما يمثل ضعف البنية التحتية أهم عوائق حرية حركة السلع والخدمات والاشخاص بين دول هذه التجمعات، ويعد عدم كفاية مرافق توليد وتوزيع الكهرباء لتوفير الطاقة أحد أهم العوامل المعوقة لهذا الكيان، وثمة عوامل أخرى تتمثل في رداءة نظم الطرق والسكك الحديدية لنقل السلع، وتدني شبكات الاتصالات، وضعف قدرات الموانئ، مما أفضى الى اختناقات كثيرة وتأخير متكرر في تخليص السلع، كما تعاني بعض هذه الدول من ارتفاع نسب المديونية بها الى الناتج المحلي، وزيادة نسب العجز التجاري، وارتفاع معدلات الفقر الذي يرتبط بتدني القوة الشرائية لسكان بعض تلك الدول، ولهذا فقد احتل معظم تلك الدول مراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ، وهذا لا يعطى مجالا مناسباً لزيادة التجارة البينية بين دول التجمع الجديد، ولعل من أهم التحديات التي تواجه هذا الكيان في تنفيذ برامجه التكاملية هو مسألة تداخل العضوية،

فمن بين ٢٦ دولة تمثل العضوية المجتمعة لكل من الكوميسا والسادك وجماعة شرق أفريقيا، توجد ١٧ دولة منهم (أي ثلثي الدول) أما اعضاء في اتحاد جمركي وتساهم في مفاوضات انشاء اتحاد جمركي بديل غير الذى تنتمى إليه، أو تتفاوض حول انشاء اتحاد جمركي منفصل، وقد أدى هذا الى اعتراف المجموعات الثلاثة بالحاجة الى البدء في عملية تنسيق ومؤامة لبرامج تكاملها الإقليمي وذلك للحد من اثار تداخل العضوية.

٥- وفيما يتعلق بحرية التنقل لعوامل الانتاج المختلفة، والتيسر في أحد الاركان الأساسية لتكامل الاقتصادي وتوسيع السوق بالنسبة للسلع والافراد، فعلى مستوى تجارة السلع شرق أفريقيا من المجموعات الاقتصادية الثلاث مجموعة شرق أفريقيا والسادك، في تيسر الاجراءات الجمركية وقواعد المنشأ وانشاء مراكز حدودية جامعة للخدمات عند الحدود الحدودية الرئيسية، ومع ذلك لاتزال حرية تنقل الاشخاص أكثر صعوبة من الناحية العملية، وقد اتخذت بعض التجمعات خطوات لتسهيل تنقل الأشخاص من خلال اتفاقيات لتخفيف شروط التأشيرة، والتأشيرات السياحية الواحدة، وجوازات السفر الاقليمية الايكواس، ومجموعة شرق أفريقيا، والخطط الاقليمية للتأمين على المركبات الايكواس والكوميسا، ولكن لا تزال الايكاس والسادك والايجاد وتجمع سين- صاد متباطئة في هذا الصدد، وبالنسبة لتجارة الخدمات، هناك تقدم محدود أيضا في تحرير الخدمات، رغم ان الاهداف المعلنة خلافا لذلك، فمعظم المجموعات الاقتصادية الاقليمية هي الان بصدد الشروع في اجندات شاملة لتحرير الخدمات مع عدد قليل منهم يسعى الى مواءمة قوانين الاعمال، أما بالنسبة لرأس المال وحرية تنقله فانه يوجد لدى بعض المجموعات الاقتصادية الاقليمية نصوص قانونية لمواءمة السياسات النقدية والمالية، فعلى سبيل المثال، يوجد لدى الكوميسا، ومجموعة شرق أفريقيا، والايكواس والسادك، برامج مالية ونقدية تدعم تنقل رأس المال عبر القارة وعلى المستوى الدولي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدفع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة، الا ان تلك الجهود يواجهها العديد من التحديات التي تعرقل من مسيرة التكامل والتي لم تسهم في تحقيق الدور المتوقع من تلك الجهود، كما لم تسهم التجمعات الاقتصادية الاقليمية في زيادة النمو أو حتى التجارة البينية بين الدول الاعضاء بها، وتشير دراسة معظم تجارب التكامل الإقليمي في أفريقيا الى العديد من حالات عدم تنفيذ الالتزامات المنفق عليها، وخصوصا تلك المتعلقة بحرية انتقال عنصر العمل، والتعريف الجمركية الموحدة، والعملة الموحدة، وترتيبات المقاصة..... وغيرها.

خامسا: تحديات التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية:

من الواضح أن أفريقيا تواجه تحديات تشمل الأزمة المالية العالمية، وأزمة الطاقة والغذاء، وهو ما يعد مؤشرا واضحا على ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية بغية التغلب على هذه التحديات، حيث أنه يستحيل على الدول فرادى التصدي لتلك التحديات، ويمكن رصد أهم تلك التحديات في النقاط التالية:

١- شكل الوصول الى الطاقة وتأمينها من أهم العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي بالقارة، فعلى الرغم من موارد الطاقة التي تزخر بها القارة، تظل امكانيات الوصول الى الطاقة عند مستوى أدنى بكثير ما هو عليه في بقية أنحاء العالم.

٢- كما تصطدم عملية التكامل في القارة بالعديد من النزاعات التي تسود بعض الدول الاعضاء والتي تعرقل جهود التكامل والتنمية، كما ينجم عنها تقليص لحجم الانشطة الاقتصادية، وتدمير البنية التحتية، علاوة على ما تفرضه من معوقات امام تدفق التجارة والاستثمارات.

٣- يعد غياب آليات التمويل الذاتي لمنظمات التكامل الإقليمي أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التكامل بالقارة، كما لا توجد آليات تعويض الخاسرين بسبب عملية التكامل، وهذا ما يشكل عائقا أمام التنفيذ الفعال لخطط التكامل الاقتصادية ومركبة وبرهنة على

تكم سحبت المقال

التجارة تمثل حصة كبيرة من إيرادات العديد من البلدان الأفريقية، فالخسارة المحتملة لهذه الإيرادات اذا ما نفذت كل بروتوكولات عملية التكامل من شأنها أن تعوق عملية التكامل، حتى ولو كانت الفوائد المحتملة للتكامل تفوق تكلفته، وفيما يتعلق بقضية التمويل، فلقد حدد برنامج الحد الأدنى للتكامل (MIP) عددا من المجالات والقطاعات ذات الأولوية، ولكن التحدي تمثل فيه ايجاد مصادر تمويل رئيسية ومستقرة وطويلة الاجل، وفيما يخص هذه العقبة، يسعى الاتحاد الأفريقي الى انشاء مؤسسات مالية أفريقية مثل بنك الاستثمار الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، والبنك المركزي الأفريقي.

٤- علاوة على ما تقدم، فان الانتشار الواسع للعوائق والمماريس ونقاط التقطيش على امتداد الطرق الأفريقية، يزيد من تكلفة النقل ويسهم أيضا في زيادة تأخير تسليم السلع، كما أن هذه العوائق تحد من حرية حركة السلع والأشخاص وعناصر الانتاج والاستثمارات، وعادة ما تفتقر الادارات الجمركية الأفريقية الى الفعالية مما يسهم في عرقلة حركة التجارة داخل القارة وخارجها.

٥- وتوجد عراقيل اضافية تعترض التجارة تشمل نظم الدفع والتأمين، والتي تحتاج الى التطوير بشكل مستمر، أضف الى ذلك أن نظم التجارة الخارجية والتسهيلات الائتمانية للتصدير والتأمين على الصادرات هي آليات غير متاحة في معظم البلدان الأفريقية، ونتيجة لانعدام الموائمة بين اللوائح المالية والنقدية على المستوى الإقليمي والوطني، فان نظام التحويل فيما بين العملات غير قائم.

٦- تعتبر شبكة الهياكل الاساسية والبنى التحتية في افريقيا ضعيفة للغاية مقارنة بالمقاييس العالمية مما يعوق مسيرة التكامل بالقارة، ومن المستبعد أن تشهد التجارة الأفريقية البينية تحسنا ملموسا في ظل الحالة المتدنية التي تعاني منها البنية التحتية في أفريقيا، علاوة على ذلك تحتاج افريقيا الى تطوير البنى التحتية للطاقة مثل شبكات الكهرباء وخطوط انابيب البترول والغاز، والتي تسهم في تسهيل تجارة الطاقة عبر الحدود، ومن التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير البنى التحتية الأفريقية النقص في التمويل المناسب، فقد أشارت تقديرات البنك الدولي الى ان حجم الاستثمار السنوي لمتطلبات البنى التحتية في أفريقيا تقدر بحوالي ٩٣ بليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر للعدد القادم، لذا يلزم على البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية

وغيرها من الوكالات المالية زيادة حجم تمويلها لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، حيث تقدر الحكومات الأفريقية الى القدرات المالية اللازمة لتحقيق ذلك .

٧- هناك تباين واضح بين دول التجمع أو بين التجمعات المختلفة، ومن أبرز الامثلة على التفاوت في الاوضاع الاقتصادية داخل التجمع الواحد جنوب أفريقيا، حيث يتخطى متوسط دخل الفرد بها ٤٥٠٠ دولار سنويا، في حين أن مالوي لا يتعدى متوسط دخل الفرد بها ٢٠٠ دولار سنويا، ومن شأن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة بين مختلف الدول الأفريقية أن تعطل مجرد اقامة حوار فيما بينها وفقا لبرنامج مشترك مما يعنى اعاقه تكامل اقتصاداتها لتصبح اقتصادا واحدا، فإنشء السوق المشتركة - التي تستلزم التوفيق بين السياسات من أجل تحقيق حرية الحركة بحرية الانتاج - من شأنه أن يعمل على تمييز الوضع التنافسي ودعم التنمية الصناعية ورفع مستوى الإنتاجية، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية والصناعية يشكل حاجزا رئيسيا أمام عملية التكامل .

٨- لم تضع الجماعة الاقتصادية الأفريقية اطارا أو نظاما يعالج التزامات الدول الأفريقية الاعضاء في تجمع اقتصادي إقليمي تجاه تجمع آخر منضمة إليه، ومثال ذلك حالة أوغندا أو كينيا، فكل منهما عضو في جماعة الكوميسا وفي الوقت نفسه هما عضوان مؤسسان في تجمع شرق أفريقيا، وهو ما يخلق ازدواجية في الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل، ويعد من عوامل الضعف الرئيسية في عمل التجمعات الاقتصادية الأفريقية، كما يتعارض هذا التداخل في العضوية مع قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع اقتصادي إقليمي ينبغي ألا تنضم الى أكثر من اتحاد جمركي .

ولا شك أن نجاح أي عملية تكامل يتوقف الى حد كبير على التزام الدول الاعضاء بتنفيذ ما يتصل بها من مقررات ومعاهدات وبروتوكولات، كما أن فشل الدول الاعضاء في تنفيذ البروتوكولات المتفق عليها يرجع في جزء منه الى قصور في السياسات وما تتضمنه من أليات من شأنها توضيح المزايا التي قد تنتج عن التكامل الإقليمي .

وفي ضوء ما سبق، وبالنظر الى التقدم المحرز حاليا في مسيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا، والتحديات التي تواجهها هذه العملية، يمكن صياغة عدد من التوصيات لعل من أهمها:

١- ينبغي أن تولى الدول الاعضاء الاولوية المناسبة لتعميم برامج ومشاريع التكامل الإقليمي المتفق عليها على المستوى الوطني، وان تنفذها بدقة وان تراعى وجود حوار جماعي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني .

٢- ينبغي تعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القيام بالرصد والتقييم الصارمين لعملية التكامل، فهناك العديد من الممارسات الجيدة على مستوى القارة، وهي في تزايد مستمر ومن ثم يتعين أن يكون للجماعات الاقتصادية الإقليمية آلية لتبادل تلك الممارسات والاقتراء بها من أجل دفع عملية التكامل الى الامام .

٣- ينبغي أن تدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية العمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لإيجاد موارد بديلة للتمويل، وذلك من أجل تمويل برامج التكامل .

٤- يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، ويمكن اعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق للتكامل على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي، بل يسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والافراد ورأس المال .

٥- كما أن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنمية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الايجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الاخرى الاعضاء في التكامل، حيث أن استثمارات الدول الأقل نموا من مشروعات التكامل ستزيد من التزامها بالعملية التكاملية، مما أن يحفز اقتصاديات الدول الأقل نموا. من الدول الأكثر نمواً في السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة .

٦- بالنظر الى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الانتاج والارتقاء برأس المال البشري، فان الامر يحتاج الى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية وهو ما يعنى مكافحة الفقر والامية والامراض المزمنة، ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

٧- يعتبر تعزيز التجارة البينية للدول الأفريقية احدى النتائج المتوقعة لتحقيق التكامل في افريقيا، ورغم ذلك فان حجم تلك التجارة لا يزال ضئيلا للغاية، وذلك نتيجة للعديد من القيود التي تواجه تلك التجارة، وفي هذا الصدد ينبغي على الحكومات الأفريقية مراجعة سياستها التجارية وتحديد نقاط الضعف بها ووضع اجراءات من شأنها تيسير حركة التجارة البينية مثل تبسيط الاجراءات الادارية وكذلك تخفيض تكاليف نقل البضائع والسلع، وتحسين البنية التحتية في الدول الأفريقية .

٨- لا شك أن تعميق اواصر التكامل الاقتصادي يمكن أن يساهم في تعزيز وتدعيم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الدول الاعضاء، كما يمكن أن يساعد الدول الحبيسة أن تصبح دول ترانزيت نتيجة لزيادة حركة التجارة البينية بين الدول أعضاء التكامل، وينبغي على التجمعات الاقتصادية الإقليمية أن تكثف من جهودها لتطوير وتنسيق اتفاقيات النقل وتجارة الترانزيت، وان يعتمدوا بشكل أكبر على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض نفقات تبادل المنتجات المختلفة .

٩- يجب على الاتحاد الأفريقي الاسراع في انشاء المؤسسات المالية مثل البنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي، بغية تسريع وتيرة التكامل النقدي وتنمية الاقتصادات الأفريقية .

١٠- يجب تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تقاسم المعلومات حول استخدام أفضل الممارسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات التي تم انشاؤها وتحرز تقدما في تحقيق المزيد من عملية التكامل.

١١- ينبغي انخرط الدول الاعضاء والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الانمائيين في تنفيذ أنشطة التكامل الإقليمي والقارى.

وهكذا فان دفع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة الافريقية يتطلب جهودا ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والامنية، فعلى الصعيد السياسي يتطلب الأمر مزيدا من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في اطار هذه التجمعات، بالإضافة الى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد، وعلى المستوى الاقتصادي، لابد من التزام الحكومات الافريقية بدعم وتعزيز التجارة

تعميم سحب المقال

بنية من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات واتصالاتها الى جانب زيادة التنسيق بين دول المنطقة من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لمركبة التجارة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية، هذا الى جانب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، الى جانب تقوية الشراكات التنافسية الافريقية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، الى جانب تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم، وعلى المستوى الأمني، تبرز أهمية مواجهة التحديات الأمنية، اذ يصعب تحقيق نقلة نوعية في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليمية البينية بدون بيئة أمنية مواتية، وأخيرا تجدر الإشارة الى ضرورة دمج وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مشروع التكامل الاقتصادي، خاصة في مجال صياغة وتنفيذ برامج تيسير التبادل التجاري على نحو يضمن تفعيل الادوات الشعبية جنباً الى جنب مع الادوات الحكومية، وفي هذا السياق تأتي أهمية توسيع دور كيانات رجال الاعمال والتواصل مع جماعات المصالح ذات الصلة.

تعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تستهدف الوصول إلى محطتها الأخيرة، عبر مرحلة انتقالية تمتد ٣٤ عاما بحلول سنة ٢٠٢٨ نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية. فقد أيقنت التجمعات الاقتصادية الإقليمية بالقارة، والتي تعد اللبنة الأساسية لفكرة الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الأفريقي، فسعت إلى بناء علاقات للتفاعل والتعاون مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية. في هذا السياق، تم التوقيع على بروتوكول فبراير ١٩٩٨ كأداة للتكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية، وبين الجماعة الاقتصادية الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى.

ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الأفريقي في سبتمبر ١٩٩٩، أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وفقا لما أشارت إليه اتفاقته التأسيسية، كآلية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، كما استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء علي العمل الأفريقي المشترك، وتؤثر سلبا علي مستقبل عملية التكامل بين دول القارة، واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو - مارس ٢٠٠٦ - علي اعتماد عدد من

التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي، الكوميسا COMESA، السادك SADC، الإيكواس ECOWAS، السين صاد CENSAD، الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD، اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق افريقيا (EAC).

وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الأفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا للغاية، فنسبة التجارة بين البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ حوالى ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة، وعلى الرغم من ظهور العديد من التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية إلا أن معظم الدول الأفريقية تعاني من انخفاض أهميتها النسبية للتجارة الخارجية العالمية، مما يشير إلى وجود معوقات تواجه التكامل الاقتصادي بها، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تقييم لأداء التجارة البينية لهذه التجمعات الاقتصادية، وما اتخذته من إجراءات من شأنها الإسراع بتحرير التجارة، وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها وصولا إلى مرحلة السوق الأفريقية المشتركة، وتحديد أهم السبل المتبعة للإسراع بالوصول إلى السوق الأفريقية المشتركة، وكذلك على أهم التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي بالقارة الأفريقية، وبيان من الأدلة الاقتصادية للقارة الأفريقية والتجمع الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي في القارة الأفريقية حوالى ١.٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يقرب من قيمة الناتج الذي حققته الدول النامية الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وهذا مؤشر يدل على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الأفريقية التي يبلغ عدد دولها ٥٤ دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي أخذ يزداد بشكل مستمر عبر السنوات الأخيرة متخطيا حاجز التريليون دولار منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ حيث شهد انخفاضا ملموسا متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) فإن أدائها الاقتصادي أخذ نفس الاتجاه الذي ساد على مستوى القارة، فلقد حققت معظم (RECs) أداء اقتصاديا قويا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨ ولكن تراجع هذا الأداء في عام ٢٠٢٠ باستثناء كلا من السادك والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، كما يتضح من الجدول رقم (١)، حيث شهدا معدلات نمو مرتفعة نسبيا، كما حقق تجمع السين والصاد أعلى قيمة للناتج الإجمالي المحلي مقارنة بالتجمعات الأخرى حوالى ٧٢٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠، تليها الكوميسا، السادك، الإيكواس، الإيجاد، الإيكاس، الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد بلغ أكثر من حوالى ٤٣٪ في كل من الكوميسا، والسادك، والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، يليه القطاع الصناعي حيث ساهم بحوالى ٣٠٪، ومن الملاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية ساهم بأقل نسبة في (GDP) في كل التجمعات الإقليمية وذلك مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء تجمع السادك، ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الأفريقية في التجارة الدولية والإقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية، ولقد سجل تجمع السادك أكبر مساهمة

للصناعة التحويلية في (GDP) بلغت ١٥٪ وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا، وعند النظر الى قيمة هذا المؤشر على مستوى التجمعات الاقليمية الافريقية، يلاحظ تزايد قيمته بشكل ملموس، حيث سجل قيمة بلغت ٠.٨٥ في الايكواس، ٠.٧٢ في الايكواس، ولكنه سجل مستوى منخفض نسبيا في السادك ٠.٣٥ نتيجة لتواجد دولة جنوب أفريقيا في هذا التجمع والتي تتجه الى مزيد من التنوع في صادراتها، ولكن هذه القيمة لا تزال كبيرة نسبيا عند مقارنتها بنظيرتها في رابطة الآسيان، حيث سجل هذا المؤشر قيمة بلغت ٠.١٣. ويدل تزايد قيمة هذا المؤشر ان صادرات الدول الافريقية لازالت تتركز في عدد محدودة من المنتجات وهي بالأساس سلع أولية.

الملخص:

تعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تستهدف الوصول إلى محطاتها الأخيرة، عبر مرحلة انتقالية تمتد ٣٤ عاما بحلول سنة ٢٠٢٨ نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية. فقد أيقنت التجمعات الاقتصادية الإقليمية بالقارة، والتي تعد اللبنة الأساسية لفكرة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الأفريقي، فسعت إلى بناء علاقات للتفاعل والتعاون مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية. في هذا السياق، تم التوقيع على بروتوكول فبراير ١٩٩٨ كأداة للتكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من ناحية، وبين الجماعة الاقتصادية الأفريقية من ناحية أخرى، من ناحية أخرى، ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي، اتحدت إلى مؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وفقا لما أشار إليه اتفاقيته التأسيسية، كآلية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، كما استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء على العمل الأفريقي المشترك، وتؤثر سلبا على مستقبل عملية التكامل بين دول القارة.

واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو - مارس ٢٠٠٦ - على اعتماد عدد من التجمعات الإقليمية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي، الكوميسا COMESA، السادك SADC، الإيكواس ECOWAS، السين صاد CENSAD، الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD، اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق افريقيا (EAC)، وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الأفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا للغاية، فنسبة التجارة بين البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ حوالى ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة، وعلى الرغم من ظهور العديد من التكتلات الإقليمية في القارة الافريقية الا ان معظم الدول الافريقية تعاني من انخفاض اهميتها النسبية للتجارة الخارجية العالمية، مما يشير الى وجود معوقات تواجه التكامل الاقتصادي بها، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تقييم لأداء التجارة البينية لهذه التجمعات الاقتصادية، وما اتخذته من اجراءات من شأنها الاسراع بتحرير التجارة، واقامة اتحاد جمركي فيما بينها وصولا إلى مرحلة السوق الافريقية المشتركة، وتحديد أهم السبل المتبعة للإسراع بالوصول الى السوق الافريقية

المشتركة، وكذلك عرض أهم التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي بالقارة الأفريقية، وتبين من الاداء الاقتصادي للقارة الأفريقية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية بحوالي ١.٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يقارب قيمة الناتج الذي حققته الدول النامية الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وهذا مؤشر يدل على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الأفريقية التي يبلغ عدد دولها ٥٤ دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي أخذ يزداد بشكل مستمر عبر السنوات الأخيرة متخطياً حاجز التريليون دولار منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ حيث شهد انخفاضاً ملموساً متأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) فإن ادائها الاقتصادي أخذ نفس الاتجاه الذي ساد على مستوى القارة، فلقد حققت معظم (RECs) أداء اقتصادياً قوياً بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨ ولكن تراجع هذا الاداء في عام ٢٠٢٠ باستثناء كلا من السادك والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، كما يتضح من الجدول رقم (١)، حيث شهدا معدلات نمو مرتفعة نسبياً، كما حقق تجمع السين والصاد أعلى قيمة للناتج الإجمالي المحلي مقارنة بالتجمعات الأخرى حوالي ٧٢٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠، تليها الكوميسا، السادك، الايكواس، الايجاد، الايكاس، الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد بلغ أكثر من حوالي ٤٣٪ في كل من الكوميسا والسادك، والصناعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، والقطاع الصناعي حيث ساهم بحوالي ٣٠٪، ومن ملاحظ ان الصناعة الاقتصادية لشرق أفريقيا (GDI) في كل من الكوميسا والسادك، والايكواس، مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء تجمع السادك، ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الأفريقية في التجارة الدولية والإقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية،

ولقد سجل تجمع السادك أكبر مساهمة للصناعة التحويلية في (GDP) بلغت ١٥٪ وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا، وعند النظر الى قيمة هذا المؤشر على مستوى التجمعات الإقليمية الأفريقية، يلاحظ تزايد قيمته بشكل ملموس، حيث سجل قيمة بلغت ٠.٨٥ في الايكاس، ٠.٧٢ في الايكواس، ولكنه سجل مستوى منخفض نسبياً في السادك ٠.٣٥ نتيجة لتواجد دولة جنوب أفريقيا في هذا التجمع والتي تتجه الى مزيد من التنوع في صادراتها، ولكن هذه القيمة لا تزال كبيرة نسبياً عند مقارنتها بنظيرتها في رابطة الآسيان، حيث سجل هذا المؤشر قيمة بلغت ٠.١٣. ويدل تزايد قيمة هذا المؤشر ان صادرات الدول الأفريقية لازالت تتركز في عدد محدود من المنتجات وهي بالأساس سلع أولية.

المراجع:

١- أحمد الكواز (دكتور)، " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي "، مجلة جسر التنمية،

الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٨١، مارس ٢٠٠٩ .

- ٢- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، " تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في افريقيا "، ابريل ٢٠٠٧ .
- ٣- رياض الفرس(دكتور)، " التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والظموح)، الكويت، القمة الاقتصادية العربية، يناير ٢٠٠٩ .
- ٤- طارق الشيخ، " التجمعات الافريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل " ، www.ahram.org.eg
- ٥- فرج عبد الفتاح فرج(دكتور)، سماح سيد احمد(دكتور)، سالي محمد فريد(دكتور)، " الاقتصاد الدولي "، القاهرة، ٢٠١٢ .
- ٦- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، " التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية "، يناير ٢٠١٣ .
- ٧- يوسف محمد بادي، " دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية "، ورقة بحثية مقدمة ضمن اعمال ندوة: التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٣-١٥ فبراير ١٩٨٩ .
- ٨- محمد عاشور(دكتور)، " مستقبل التكامل الإقليمي في افريقيا "، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، قراءات افريقية، العدد (٦)، سبتمبر ٢٠١٠ .
- ٩- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد، (جنيف: الامم المتحدة، يوليو ٢٠١٢)، ص.٩.
- ١٠- نهاد مكرم، " الاتحاد الافريقي والتجارة البينية الافريقية -حالة الكوميسا"، مركز الاهرم للدراسات والبحوث الاقتصادية والاستراتيجية، <http://acp.s.ahram.eg>
- 12- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), Regional Integration, investing in Africa's economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN, 2010), p.5
- 13-United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), Assessing Regional Integration in Africa: Enhancing Intra African Trade, (Addis Ababa: UNECA, May 2010), P.45.

Assessing the extent of progress in achieving regional integration in the African continent

Abdullah Shareedah Jeaz Aldaihani
PhD student at the African Research and Studies Institute - Aswan University

Dr. Abdel Ati Mohamed Mahmoud
Assistant Professor of Agricultural Economics
Faculty of Agriculture - Aswan University

Prof. Dr. / Yasser Abdel Hamid Abdel Rady
Professor of Agricultural Economics and Dean of the Faculty of Agriculture and Natural Resources - Aswan University

Summary

The African Economic Community, which aims to reach its last stop, through a 34-year transitional period by 2028, is the fulcrum of the process of economic integration in the African continent. The regional economic groupings in the continent, which are the basic building blocks of the idea of the African Economic Community, realized the necessity of moving in the same direction to achieve the goal of African economic integration, and sought to build relations of interaction and cooperation with the African Economic Community. In this context, the

February 1998 Protocol was signed as a tool for integration between the Regional Economic Communities, on the one hand, and between the African Economic Community and the Regional Economic Communities, on the other. The African economic, as indicated in its founding agreement, as a main mechanism for promoting economic and social development on the continent, and to address more effectively the challenges posed by globalization. And it negatively affects the future of the integration process among the countries of the continent. The meeting agreed at the Ouagadougou Summit - March 2006 - to adopt a number of African regional groupings, identified in eight main groupings: COMESA, SADC, ECOWAS, CEN SAD, and ECCAS , the IGAD, the Arab Maghreb Union (UMA), and the East African Community (EAC), although regional integration was on the agenda of the countries For decades, the level of this integration in the region is still very low, as the proportion of trade between African countries, for example, does not amount to about 10% of the total foreign trade of the countries of the continent, and the study aims to stand on the progress made in the field of regional integration, and that Through an assessment of the performance of the intra-trade of these economic groupings, and the measures they have taken to accelerate the liberalization of trade, and the establishment of a customs union between them to reach the stage of the African common market, and to identify the most important ways to speed up access to the African common market, as well as presenting the most important challenges facing the march Economic integration in the African continent .

There is no doubt that the success of any integration process depends to a large extent on the commitment of member states to implement the relevant decisions, treaties and protocols, and the failure of member states to implement the agreed protocols is due, in part, to shortcomings in policies and the mechanisms they contain that would clarify the advantages which may result from regional integration

The study concluded with many results, the most important of which are:

- 1- Member states should give appropriate priority to the dissemination of regional integration programs and projects agreed upon at the national level, and implement them carefully, taking into account the existence of a collective dialogue with the private sector and civil society.
- 2- The success of integration efforts requires the necessity of harmony between national policies and regional institutions, and the exchange of information and data in a transparent manner. Priority should be given to border areas as areas of integration in a way that not only achieves regional stability, but also results in the establishment of formal and informal networks for trade between individuals and communities.
- 3- Given the need for regional integration for competitive markets based in essence on the free movement of production elements and the upgrading of human capital, the matter requires more investment in human resources, which means combating poverty, illiteracy and chronic diseases, and giving attention to the fields of education and health at the national and regional levels.
- 4- Enhancing intra-African trade is one of the expected results of achieving integration in Africa. Despite this, the volume of that trade is still very small, as a result of the many restrictions facing that trade. In this regard, African governments should review their trade policy and identify weaknesses It and put in place measures that would facilitate the movement of intra-trade, such as simplifying administrative procedures, as well as reducing the costs of transporting goods and commodities, and improving infrastructure in African countries.